مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية • المجلد: 18، العدد: 1 (2025) • ص: 1–25
© 2025 جامعة القصيم، جميع الحقوق محفوظة

القياس والإفصاح لمعيار التقرير المالي الدولي (3) "تجميع الأعمال" ومعيار المحاسبة الدولي (36) "الهبوط في قيمة الأصول" فيما يتعلق بالشهرة من وجهة نظر المحاسبين والمراجعين

مرعي علي عبد الله العمري
قسم المحاسبة، جامعة الباحة • المملكة العربية السعودية
Malamri@bu.edu.sa

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن آراء أصحاب العلاقة حيال الممارسات والتطبيقات المتعلقة بالإفصاح كلٍّ من معيار التقرير المالي الدولي (3) "تجميع الأعمال" ومعيار المحاسبة الدولي (36) "هبوط في قيمة الأصول –الشهرة– " على الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية؛ وذلك لمعرفة الصعوبات والحلول المتعلقة بتطبيق هذين المعيارين والآليَّات المتَّبعة لتحسينهما، وقد تم اختيار (94) مشاركًا من مجتمع الدراسة كعيناتٍ عشوائية بهدف إجراء هذه الدراسة. وخلصت نتائج هذه الدراسة إلى: وجود صعوبة عند تطبيق مُتطلَّبات القياس لاختبار الهبوط للأصول غير الملموسة والمتعلقة بالشهرة خاصةً فيما يتعلق بمدخلات قياس قيمة الاستخدام وتحديد معدل الخصم المناسب، كما أظهرت النتائج الرغبة في تحسين مُتطلَّبات الإفصاح لكلا المعيارين، مع إعادة النظر من قِبل مجلس معايير المحاسبة في إعادة السماح بطريقة إطفاء الشهرة؛ مما يجعل المعلومات أكثر ملاءمةً للمستخدمين.

الكلمات المفتاحية: معيار التقرير المالي الدولي (3) "تجميع الأعمال" ، معيار المحاسبة الدولي (36) ، اختبار الهبوط، الشهرة.

Disclosure and measurement requirements for IFRS (3) and IAS(36), regarding goodwill according to the opinions of accountants and auditors

Maree Ali Abdullah Al-Amari

Department of Accounting, Al Baha University • Saudi Arabia

Malamri@bu.edu.sa

Abstract:

This study aimed to investigate the views of relevant stakeholders regarding practices of applying International Financial Reporting Standard 3 Business Combinations and International Accounting Standards 36 impairment of assets - goodwill – in Saudi joint stock companies, and to sort the difficulties and recommend solutions related to the application and ways to improvement. A random sample size of 94 participated in the questionnaire for this study. The results revealed that there is difficulties in applying the measurement and disclosure requirements of the impairment test for goodwill, in particular inputs relating to value in use and discount measurement. The results also showed keenness regarding improving disclosure requirements for these two accounting standards, while also calling the IASB to revisit allowing amortization of goodwill in line with accounting information relevance.

Keywords: IFRS 3 Business Combinations; IAS 36; impairment test; Goodwill.

1. مقدمة

تشتمل المعالجة المحاسبية عند استحواذ شركة على أخرى بأعلى من قيمتها الدفترية بالاعتراف بالفرق بين القيمتين على أنها شهرة ، ويتم تصنيفها ضِمْن بنود الأصول غير الملموسة، وبناءً على معيار المحاسبة الدولي **(22)** يتم احتساب مصروف الإطفاء السنوي خلال العمر المقدّر للشهرة بحيث لا يزيد على عشرين عامًا، إلا أنه تُوجَد مشكلات محاسبية تمت مناقشتها من خلال الأدبيات الأكاديمية وعلى مستوى مجلس معايير المحاسبة، ومن هذه المشكلات عدم القدرة على تقدير عمر الشهرة ومعدّل نفاذها؛ مما يجعل احتساب مصروف الإطفاء المحمَّل على قائمة الربح والخسارة غير دقيق، وبذلك يتنافى مع هدف تقديم هذه المعلومات في القوائم المالية، وهي أن تكون هذه المعلومات "**مفيدة لمستخدمي القوائم المالية**".

وقام مجلس معايير المحاسبة الدولي في عام 2004 بإلغاء معيار المحاسبة الدولي **(22)** وإصدار معيار التقرير المالي الدولي **(3) تجميع الأعمال** للأحداث التابعة للاندماج والاستحواذ الذي ينظم عمليات الإفصاح في التقارير المالية عن عمليات الاندماج والاستحواذ، وتم إضافة تعديلات لمعالجة قيمة الهبوط في الشهرة إلى معيار المحاسبة الدولي **(36)** "الهبوط في قيمة الأصول".

كذلك أصدرت الجمعية الأمريكية للتقارير المالية المعيار **رقم 142** "الشهرة والأصول غير الملموسة الأخرى"؛ بهدف تحسين جودة التقارير المالية للمنشآت التي تمتلك الشهرة؛ لأنها تعكس الاقتصادات الكامنة وراء تلك الأصول لتقديم معلومات ذات فائدةٍ لمستخدمي التقارير المالية.

وكان أبرز ما ورَدَ في المعيار الجديد **(IFRS 3)** أن على المنشآت احتساب تجميع الأعمال من خلال طريقة الاستحواذ، وأن يتم الاعتراف بالأصول غير الملموسة بصفة مستقلة عن الشهرة، مع عدم إمكانية إطفاء للشهرة وعناصر الأصول غير الملموسة وغير منتهية العمر بطريقة الإطفاء، مع ذلك فما زالت هناك فجوة في المعلومات التي تقيس أداء عملية الاستحواذ؛ نظرًا لأنها لا تفي بتوقُّعات المستثمرين حول كيفية قيام الإدارة التنفيذية بمتابعة نتائج عمليات الاندماج والاستحواذ **(IASB, 2017)**.

- **مشكلة الدراسة**

حسَب معيار المحاسبة الدولي (IAS 36) تشتمل المعالجة المحاسبية عند تعيين مبلغ الهبوط في قيمة الشهرة، على الكثير من التقديرات من قِبل الإدارة التنفيذية لمبالغ التدفقات النقدية المستقبلية لوحدات توليد النقد التي تم تخصيصها للشهرة؛ مع وجود فجوة في المعلومات التي تقيس أداء عملية الاستحواذ، إذ إنها لا تَفِي بتوقعات المستثمرين حول كيفية قيام الإدارة التنفيذية بمتابعة نتائج عمليات الاندماج والاستحواذ (IASB, 2017).

وقد تم انتقاد طريقة اختبار الهبوط في قيمة الشهرة، والذي فيه الكثير من التقديرات والافتراضات التي تتعلق باحتساب قيمة الاستخدام (KPMG,2014). كما أوضحت الدراسات السابقة المتعلقة بنظرية الوكالة أنه عند اختيار سياسات الإفصاح هناك دافع لدى إدارة المنشأة كي تلجأ لممارسات تُعتبر انتهازية في إدارة الأرباح، مثل: التلاعب في الإفصاحات في القوائم المالية المتعلقة بالشهرة (Fields, Lys, & Vincent, 2001; Healy & Palepu, 2001)

(Sevin and Schroeder, 2005 ,Watts 2003)، أو المبالغة بقيمة الشهرة (Chalmers et. Al, 2011)، أو التأخُّر في الاعتراف بخسارة الهبوط لتضخيم الأرباح (Li and Sloan, 2017; Ramanna and Watts, 2012)، أو الرغبة في إنشاء ربح أكبر للسهم (Gros and Koch, 2020)؛ او التلاعب بالإيرادات، مثل التلاعب بقيمة معدل نمو للسنوات اللاحقة بهدف تقليل مبلغ خسارة الهبوط أو عدم الاعتراف به (Avallone and Quagli, 2015).ويأتي هذا التلاعب لتجنب ما قد ينعكس عليه أداء سهم المنشأة في السوق بشكل سلبي عندما يتم الإفصاح عن خسارة الهبوط (Glaum et al, 2018; Godfrey and Koh, 2009)، (AbuGhazaleh, Al-Hares, and Haddad, 2012)

وأبدى Massoud and Raiborn (2003) مخاوفهم حول تبرير الشركات لقيمة الشهرة المدفوعة، وعدم رغبتهم في احتساب خسائر الهبوط؛ ومن ثم يؤدّي ذلك إلى وجود تَقلُّبات في الأرباح.

وقد وجدت الدراسات المتعلقة بـ"الهبوط في قيمة الأصول" وجودَ تأخُّر في توقيت الإفصاح عن الهبوط في قيمة الأصول، وقلة الإفصاحات في القوائم المالية المتعلقة بكيفية وصول إدارة المنشأة إلى هذه التقديرات، وذلك بالتالي يُقلِّل من الفائدة المرجوَّة من هذه المعلومات (Li and Sloan, 2017 Kim and Yoon, 2012). إنَّ توافر المعلومات المحاسبيَّة في الوقت المناسب من الخصائص النوعية المعزِّزة للمعلومات المحاسبية، حيث تعنى هذه الخاصية بأن تكون المعلومات متاحة لصانع القرار في الوقت المناسب لتكون قادرة على التأثير في قراراته.

وعليه؛ قام مجلس معايير المحاسبة الدولي في عام 2017م بالبدء في إجراءات مراجعة لكلا المعيارين، وفي عام 2020 أصدر المجلس مسودة لمعرفة آراء أصحاب العلاقة من الجهات التشريعية ومستخدمي التقارير المالية حيال معيار المحاسبة الدولي (36) "الهبوط في قيمة الأصول" ومعيار التقرير المالي الدولي (3) "تجميع الأعمال" نظير المشكلات المصاحبة لهذين المعيارين والمتعلقة بالإفصاح عن تجميع الأعمال واحتساب قيمة الهبوط في قيمة الأصول وبخاصة الشهرة، مع إعادة النظر في السماح بإطفاء الشهرة.

ولقد اكدت العديد من الدراسات على مشكلة احتساب الشهرة، إلا أن معظم هذه الدراسات ركزت على جوانب الإفصاح في القوائم المالية والعوامل المرتبطة بها، وقليل من الدراسات أحاطت بالجانب التطبيقي لممارسات المنشآت لهذا المعيار (Ferramosca and Allegrini, 2021)؛ مما يستوجب القيام بالمزيد من الدراسات الأكاديمية لهذه المشكلة، مع إعادة النظر في مُتطلَّبات الإفصاح وطرق الاحتساب لخسارة الهبوط للشهرة (Rubio et al 2021).

- **هدف الدراسة**

هدفت هذه الدراسة إلى فهم الممارسات الحالية المتعلقة بهذين معيار التقرير المالي الدولي **(3)** "تجميع الأعمال" ومعيار المحاسبة الدولي **(36)** "الهبوط في قيمة الأصول"، والصعوبات التي تواجه السوق السعودي خاصة فيما يتعلق بقياس الهبوط في قيمة الشهرة وآراء أصحاب العلاقة في الممارسات المرتبطة بها والإفصاحات ذات العلاقة. إن فَهْم هذه الممارسات في البيئة السعودية ينتج عنه معرفة كيفية تطبيق المعايير الدولية في بيئات مختلفة؛ ممَّا يُسهم في مساعدة الجهات التشريعية في تأطير المعايير للوصول إلى ممارسات موحَّدة ومتناغِمة ومُتَّفَق عليها بين الدول التي

تُطبِّق معايير المحاسبة الدولية، وهذه الممارسات ستقوم بدورها بتقليص الفجوة المعرفية، مع مصاحبةٍ للتوصيات المقترحة من قِبل الجهات التشريعية حيال التحسينات.

- **أهمية الدراسة**

يكتسب البحث أهميته العِلْمية من تناوله أحد الموضوعات المهمة في جانب القياس والإفصاح المحاسبي، حيث تم التركيز على أطر الإفصاح المناسبة لمعياري "تجميع الأعمال" و"الهبوط في قيمة الأصول"، وكيفية قياس الهبوط في قيمة الشهرة و طرق تحسينها بما يتناسب مع الاطار المفاهيمي للمعلومات المحاسبية و كذلك اراء المُعدِّين والمُراجعين فيما يتعلق بالمعلومات الممكن توافرها عن عمليات الاندماج و بالاستحواذ. ويكتسب البحث أهميته التطبيقيَّة من كونه يتوافق مع توجُّهات مجلس معايير المحاسبة الدولي نحو معرفة المحددات التي بها يمكن تطوير وتحسين كلٍّ من معيار "اختبار الهبوط"، ومعيار "تجميع الأعمال".

- **محاور الدراسة**

اشتملت الدراسة الحاليَّة على الإطار العام الذي حوى: مقدمة الدراسة، ومشكلتها، وأهميتها، وأهدافها، والمنهجيَّة المتَّبَعة، ومجتمع وعينة الدراسة؛ يلي ذلك الإطار النظري الذي اشتمل على الأدبيات السابقة المتعلِّقة بتقييم الأصول غير المالية، بعد ذلك يتم عرض النتائج من الدراسة، ثم تأتي خاتمة البحث بأهم النتائج والتوصيات.

2. الإطار النظري

تُعتبر التقارير المالية مصدر المعلومات التي تعكس قرارات الشركة من الناحية الاقتصادية والمالية، والتي تقوم بتزويد المستخدمين والمستثمرين بالمعلومات المفيدة، والتي يتم بناءً عليها اتخاذ القرارات المناسبة، ولكي تكون هذه المعلومات ذات فائدة يجب أن تتصف بالصدق والعدالة.

وتبنَّى مجلس معايير المحاسبة هذه الأسس في إطار المفاهيم للتقرير المالي، والذي يتم الاستناد إليه عند إصدار مُتطلَّبات الإثبات والقياس والإفصاح لكل معيار.

صدر معيار التقرير المالي الدولي (3) "تجميع الأعمال" لتوضيح المعالجة المحاسبية للأحداث الاقتصادية اللاحقة المتعلقة بالاستحواذ أو السيطرة على شركة أو منشأة أخرى، وعندما يتم السيطرة أو الاستحواذ من أيّ شركة على شركة أخرى بقيمة أعلى من القيمة الدفترية فإن الفرق يتم الاعتراف به على أنه شهره ويتم عرضه كأصل غير ملموس في قائمة المركز المالي للشركة، وأصبح إطفاء الشهرة غير مسموح، وبالتالي يجب على المنشأة التي لديها شهرة في قوائمها المالية نتيجةً لتجميع الأعمال القيامُ باختبار هبوط لقيمة الشهرة بشكل سنوي، وذلك حسَب مُتطلَّبات معيار المحاسبة الدولي (36)؛ حيث يتم قياس خسارة هبوط بقيمة الأصل عندما تكون القيمة الدفترية للأصل المسجلة في القوائم المالية (التكلفة مطروحًا منها مجمع الإهلاك) أعلى من القيمة القابلة للاسترداد، وعند قياس قيمة الاسترداد بالأخذ في الاعتبار القيمة العادلة للأصل أو قيمة الاستخدام أيهما أعلى، يتم احتساب القيمة العادلة مطروحًا منها قيمة الاستبعاد التي يتم احتسابها بأخذ قيمة الأصل أو ما يشابهها في السوق بحسب ماهيّتها ومدى توافر المعلومات لقيمتها العادلة حسِب مُتطلَّبات معيار التقرير المالي الدولي (13).

وبالنسبة لقيمة الاستخدام فيجب أن تتوفَّر المُتطلَّبات التالية لإتمام عملية القياس، وهي:

أولًا: القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة من الاستخدام المستمر للأصل.

ثانيًا: احتساب معدل الخصم على هذه التدفقات النقدية الداخلة باستخدام معدل النمو الأنسب 1 خلال مدة زمنية محدَّدة.

تظهر مشكلة قياس "قيمة الاستخدام" للأصول غير الملموسة مثل الشهرة لأنه لا يمكن تطبيق اختبار الهبوط على عنصر الشهرة بشكل مستقل، بل يجب اللجوء إلى تبويبها ضِمْن وحدات خاصة لتوليد النقد (Wines et. al, 2007)، ولأن الشهرة بحدّ ذاتها لا تُعتبر وحدة توليد نقد ولا ينتج عنها تدفقات نقدية بشكل مستقل؛ فقد حدد المعيار (IAS 36) بان يتم تخصيص أصغر مجموعة من الأصول المنتمية إلى الشهرة، ويتم تطبيق اختبار الهبوط عليها بشكل سنوي، وعند تطبيق اختبار الهبوط لقيمة الأصول المرتبطة بالشهرة والتي هي وحدات توليد النقد وبشكل سنوي حسب مُتطلَّبات المعيار (3).

المداخل الأساسية لتطبيق اختبار الهبوط لقيمة الأصول المرتبطة بالشهرة:

المدخل الأول: مدخلات مرتبطة بطرق التقييم مثل معدلات الخصم المتوقع ،النمو في الإيرادات والأرباح المتوقَّعة ومعدل النمو الطرفي. **المدخل الثاني:** المستوى الحالي للتدفقات النقدية الذي يُعتبر مستوى الأساس أو نقطة الأساس لاحتساب التوقعات من التدفقات النقدية المستقبلية للموازنات المتوقَّعة بحسب تقدير المنشأة ودراساتها للسوق.

عند قيام المنشأة باستخدام سياسة القيمة العادلة لاحتساب مبلغ الاسترداد يجب الإفصاح عن الأسس المستخدَمة لاحتساب القيمة العادلة بعد طرح تكلفة الاستبعاد، وكذلك مستوى التسلسُل الهرمي للقيمة العادلة، وفي حال كان التصنيف على أساس المستوى الثاني حسَب التصنيف المذكور في معيار التقرير المالي الدولي (13) يجب وصف أسلوب التقييم المستخدَمة لقياس القيمة العادلة والافتراضات الرئيسة التي استندت عليها الإدارة التنفيذية لتحديد القيمة العادلة، وكذلك الإفصاح عن معدلات الخصم الحالية والسابقة في حال تم استخدام أحد أساليب القيمة الحالية لقياس القيمة العادلة. وفي حال استخدام موازنات لفترة تزيد على خمس سنوات يجب أن يكون هناك تبرير لذلك، ومعدل النمو المستخدَم لتوقُّعات التدفقات النقدية [2].

إلا أن ما تم ذكره آنفًا لا يخلو من الصعوبات المصاحبة، فقد وردت العديد من الانتقادات على طريقة اختبار الهبوط في قيمة الأصل و ذلك لان فيه كثير من التقديرات والافتراضات التي تتعلق باحتساب قيمة الاستخدام (KPMG,2014). لذلك قامت بعض الجهات التشريعية للمحاسبة في بعض الدول باقتراح أن يتم إعادة السماح بسياسة إطفاء الشهرة، وحتى الآن لم تَصدر أيّ توجيهات من مجلس معايير المحاسبة بهذا الشأن، وأهمية هذه الدراسة هي

[2] حددت الفقرة 33 من معيار المحاسبة الدولي 36 أن يتم استخدام معدل نمو ثابت أو متناقص أو في حال وجود تبريرات من الإدارة التنفيذية باستخدام معدل نمو متزايد.

[2] أطّر معيار المحاسبة الدولي 36 المتطلبات التي يجب على المنشأة الإفصاح عنها في حال إثبات أيّ عملية هبوط في تقييم.

معرفة آراء أصحاب العلاقة حيال تقديم مقترحات لتحديد حجم ونوع الإفصاح بحسب معيار تجميع الأعمال **(3)** ومعيار اختبار قيمة الهبوط والإدلاء بها كتوصيات للدراسة الحالية على البيئة السعودية.

- **الدراسات السابقة**

اشتملَتْ غالبية الدراسات السابقة المتعلقة بمعيار المحاسبة الدولي (36) "الهبوط في قيمة الأصول" ومعيار التقرير المالي الدولي 3 "تجميع الأعمال" على ثلاثة محاور رئيسة، وهي: دراسات عن مستوى الالتزام بمُتطلَّبات الإفصاح لمعيار المحاسبة الدولي 36 ومعيار التقرير المالي 3 الإفصاح، والدراسات التي تناولت الآثار المترتبة على عملية الإفصاح، ودراسات حول طرق القياس المستخدَمة. وسيتم سرد الدراسات السابقة على هذا التصنيف.

مستوى الالتزام بمُتطلَّبات الإفصاح لمعيار المحاسبة الدولي 36 ومعيار التقرير المالي 3:

دراسة (**Glaum et al , 2013**): طُبِّقت على عيّنة من الشركات في سبع عشرة دولة في الاتحاد الأوروبي حول مستوى الإفصاح للمعيار تجميع الاعمال و معيار اختبار الهبوط في قيمة الأصول في تقاريرها المالية لعام 2005. وتوصَّلَت الدراسة إلى: أن متوسط نسبة التزام الشركات بمُتطلَّبات الإفصاح لهذين المعيارين يُقارِب 73%، وأن بعض الشركات قامت بدراسة عينة الدراسة وتبيَّن أن نسبة الالتزام بالإفصاح لهذين المعيارين 12%، وأن أغلب الشركات لا تفصح عن طرق قياس مبلغ الاسترداد لوحدات توليد النقد، وأنه تُوجَد علاقة إيجابية بين حجم الإفصاح وخبرة المنشأة بالإفصاح في جانب المعايير الدولية و تشكيل لجنة مراجعة، وأن مكتب المراجعة الخارجي من الأربعة الكبار (big–4)[3]، ومستوى الرقابة من الجهات التشريعية.

كما أظهر البحث وجود علاقة سلبية بين حجم الإفصاح وكون المنشاة تنتمي إلى القطاع المالي. وقد قام (Fernandes et al 2013) بدراسة مشابهة في البرتغال لعينة من إحدى وخمسين شركة مساهمة، واستنتج الباحث أن متوسط نسبة الالتزام لهذه الشركات بمُتطلَّبات الإفصاح للمعيارين هو 62%.

دراسة (Amiraslani et al , 2013): طُبِّقت على عينة من الشركات يقارب عددها أربعة آلاف مشاهدة\ ملاحظة في خمسة وعشرين دولة أوروبية، وتم تصنيف دول عينات الدراسة بناءً على قوة تطبيق الأنظمة والتشريعات القانونية إلى (ضعيف/ قوي). وبيَّنَت الدراسة: أن هناك علاقة بين حجم الإفصاح فيما يتعلق بالهبوط في قيمة الأصول في القوائم المالية وقوة الالتزام بالتشريعات القانونية في الدول عينة الدراسة، حيث إن الالتزام بالإفصاح عن الهبوط يكون عاليًا في الدول التي تم تصنيفها على أساس أن نظامها التشريعي والقانوني (قوي) مثل المملكة المتحدة وإيرلندا، بينما يضعف مستوى الإفصاح عن الهبوط في قيمة الأصول في القوائم المالية في الدول التي لا تتصف بكونها ذات ممارسات تشريعية قوية ؛ لذا وُجد أنه غالبًا ما يتم استخدام طريقة قيمة الاستخدام عند احتساب قيمة الاسترداد.

دراسة (Mazzi et al , 2017): حول مستوى الالتزام بالإفصاح للمعيارين (36) و(3)، وطُبِّقت على (214) شركة كعينات في السوق الأوروبي بين عامَيْ (2008) و(2011). وقد توصَّلَت نتائج البحث إلى: أن متوسط نسبة الالتزام

[3] يتم استخدام هذا المصطلح في أدبيات المحاسبة للتعبير عن المكاتب العالمية الأربعة التي تُمارِس مهنة المراجعة، وهي: برايس ووتر هاوس آند كوبرس، كي بي إم جي، آرنست آند يونق، وديلويت.

هو (83%) مع تفاوُت هذه النسبة بين الشركات، كما توصَّلَت إلى انخفاض الإفصاح في الإيضاحات المصاحبة. وعزَا البحث هذه النتيجة إلى أن هذه الشركات لا ترغب في الإفصاح عن معلومات، فقد تكون ذات حساسية عالية للسوق لأنها قد تكشف عن كيفية قيام الإدارة التنفيذية بالوصول إلى الافتراضات الرئيسة التي استندت إليها من قِبل الإدارة التنفيذية لتوقُّعاتها للتدفقات النقدية.

دراسة (Shalev 2009): تمَّت على عدد من عمليات الاندماج في السوق وعددها (1019) السوق الأميركي (S&P 500) للفترة بين عامَيْ (2001) و(2004). وأشارت النتائج إلى: أن 72% من الشركات تُفصح عن الأسباب الرئيسة لعملية تجميع الأعمال، وأن هناك علاقة بين الإفصاح عن تجميع الأعمال والمبلغ المدفوع والإفصاح حول عملية الاندماج والاستحواذ في الإفصاحات المرتبطة بتجميع الأعمال، وأنه توجد علاقة عكسية بين مستوى الإفصاح ومبلغ الشهرة. ومن خلال هذا البحث تم تفسير هذه النتيجة بأنه عندما تتم المبالغة في المبلغ المدفوع لعملية الاستحواذ ينعكس ذلك بوجود مبالغة في مبلغ الشهرة المثبتة؛ فإن هذا يُعبِّر عن أن المنشأة أخطأت في التقدير ودفعت مبلغًا أكبر مما يجب، والإفصاح عن مثل هذه المعلومات في القوائم المالية للفقرات المرتبطة بتجميع الأعمال يكون له أثر سلبي على المنشأة؛ ممَّا يجعلها تتحفَّظ في الإفصاحات المتعلِّقة بهذه العناصر.

دراسة **(Abdullah e. al, 2015)** حول مدى التزام عينة من الشركات الماليزية بالإفصاح عن المُتطلَّبات حسَب معايير للمحاسبة الدولية. ومن نتائج البحث المتعلقة بمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS3): أن متوسط نسبة الالتزام بالإفصاح عن مُتطلَّبات هذا المعيار هي 77%، وأن الإفصاحات الإلزامية ليست ملائمة. ودراسة أخرى على الشركات الماليزية من (Omar et al, 2015): وجدت الدراسة أن الشركات التي تكون حصص السيطرة فيها متمثلةً في العائلة المالكة غالبًا ما يتم الإفصاح عن قيمة الهبوط في قيمة الشهرة.

دراسة **(Dawd, 2018)**: على السوق الكويتي. توصَّلَت النتائج إلى: وجود ضعف في مستوى الالتزام بالإفصاح عن المعيارين **(IFRS3 و IAS 36)** في التقارير المالية لعام 2010 حيث كانت نسبة الالتزام بمُتطلَّبات معيار (IFRS3) 30%، وكانت نسبة الالتزام بمُتطلَّبات IAS 36 تُقارب 53%. وعزَا الباحث ضعف الإفصاح في هذين المعيارين إلى أن تكلفة الإفصاح لا تساوي المنفعة المرجوَّة، وإلى ضعف الجانب الرقابي من قِبل الهيئات الرقابية على سوق المال ومهنة المحاسبة والتي غالبًا ما تكون ضعيفة في الدول الناشئة.

كذلك أظهرت دراسة **(Tsalavoutas et al 2015)**: ضعف الإفصاح لمعايير المحاسبة الدولية (IAS 36) و ان متوسط نسبة الالتزام بالإفصاح (84%). وعند دراسة مستوى الإفصاح على عينة محددة من الشركات الأوروبية: وجدت دراسة **(Andre et al 2018)** أن الشركات لا تُفصح عن توقُّعات وتقديرات الإدارة التنفيذية و التي تعتبر احد مُتطلَّبات الإفصاح الإلزامية للمعيار (IAS 36)

دراسة **(Ramanna and watt, 2012)**: طُبِّقت على عينة من الشركات في الولايات المتحدة التي لديها مؤشرات هبوط في قيمة الأصول. وتوصَّلَت النتائج إلى: أن 69% من العينة لا تفصح عن الهبوط في قيمة الشهرة، وأن هناك علاقة ما بين الفترة الزمنية التي يشغل فيها الرئيس التنفيذي منصبه والاعتراف بخسائر الهبوط لقيمة الشهرة. وتم تفسير هذه النتيجة بعدم رغبة الرئيس التنفيذي في الاعتراف بهذه الخسائر؛ وذلك لأنه اتخذ قرار الاندماج الذي أدى إلى

توليد الشهرة؛ مما ينعكس بالمخاوف على حوافزه الشخصية. وتأتي نتائج هذا البحث متوافقةً مع نظرية الوكالة باستخدام الإفصاح المحاسبي من قِبل الإدارة التنفيذية بشكل انتهازي لمصالحهم الشخصية.

كذلك وجدت الدراسات السابقة مبالغة لقيمة خسائر الهبوط الشهر عند تعيين رئيس تنفيذي جديد أو مدير مالي جديد؛ وذلك كي يتم إظهار خسائر أكبر للفترة الحالية، ولإظهار توقعات مستقبلية بشكل أفضل (Gros and Koch, 2020). وأظهرت دراسة Hassine and Jilani 2017 نتائج مشابهة لعينة من (105) شركات فرنسية ما بين عامي (2006) و(2012) وهي: أن الشركات غالبًا تقوم بإثبات خسائر الهبوط للشهرة في العام الذي يتم فيه تعيين رئيس تنفيذي جديد.

دراسة هيئة سوق المال الأوروبي (**ESMA , 2013**): طُبّقت على عينة من الشركات التي لديها عناصر شهرة في القوائم المالية. واتضح: أن 47% من العينة التي تمت عليها الدراسة لم تقم بالإفصاح عن خسائر هبوط في قيمة الشهرة مع وجود مؤشرات هبوط مثل ان تكون قيمتها السوقية أقل من قيمتها الدفترية، وعدم وجود معلومات حول معدل الخصم المستخدَم فيما يتعلق بوحدات توليد النقد، وأن هناك قليلًا من التحسُّن لهذه النسبة في عام 2016 (2017 ,ESMA).

<u>الآثار المترتبة على عملية الإفصاح:</u>

دراسة (**Knauer and Wöhrmann 2016**): ركزت على أثر الإفصاح عن الهبوط لقيمة الشهرة على قيمة السهم في السوق الأمريكي وبعض دول الاتحاد الأوروبي وقت الإعلان عن خسائر الهبوط. واشتملت عينة الدراسة على (546) إعلان هبوط بين عامي (2005) و(2009)، وهي الفترة التي تلت عملية إلزام الشركات بمعيار المحاسبة الدولي (IAS 36) ومعيار المحاسبة الأمريكي (SFAS 142). وأشارت النتائج إلى: أن إعلانات الهبوط غير المتوقعة لقيمة الشهر تؤثر تأثيرًا سلبيًّا في أداء السهم في السوق؛ مما يؤدي إلى إعادة النظر من قِبل المحللين الماليّين لتخفيض تنبؤاتهم المستقبلية للتدفقات النقدية لهذه المنشأة.

دراسة (**Wheeler 2020**): حول توقيت الإفصاح عن الهبوط في قيمة الشهرة على عينة من الشركات الأمريكية في الفترة الزمنية بين عامي (2003) و(2017). وقد أظهرت المؤشرات فيها هبوطًا؛ إذ توصلت الدراسة إلى: أن الشركات تقوم بتأخير الإعلان عن خسارة الهبوط للشهرة، وأن الشركات التي لديها قطاعات تشغيلية (**Operating Segments**) متركزة، ونسبة عالية من الأصول غير القابلة للتحقق مقارنةً بالأصول القابلة للتحقُّق هي الأكثر قابليةً لتأخير الإفصاح عن خسارة الهبوط، وكذلك توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي استخدمت طريقة إطفاء الشهرة تُقدِّم معلومات أكثر فائدة للمستخدمين خلال الفترة قصيرة المدى، ومن شأن تكلفة اختبار الهبوط أنه يصعب قياس قيمة الهبوط لعناصر الأصول المرتبطة بالشهرة لكل سنة/فترة مالية؛ فقد لا يفي بالفائدة الاقتصادية المرجوَّة منه، وتكون التكلفة تفوق المنفعة (**Rockness et a; 2001**).

دراسة معهد المحللين الماليّين (CFA, 2021): أشارت إلى أن المشكلة المتعلِّقة باختبار الهبوط هي تأخُّر الإفصاح عنها. فقد أظهرت الدراسة: أن نسبة 72% من العينة أشاروا إلى عدم مناسبة التوقيت للإفصاح عن خسارة الهبوط في القوائم الماليَّة نظرًا للتأخُّر فيها، وأن المعلومات ستكون أكثر مناسبةً ووضوحًا في حال تم الإفصاح عن خسارة

الهبوط في وقت مبكر. كما أظهرت الدراسة أن 71% أشادوا بأن طريقة اختبار الهبوط أفضل من طريقة الإطفاء؛ نظرًا لأنها تأخذ في الاحتساب التقديرات للقيمة العادلة للمنشأة المختارة.

دراسة (Filip and Paugam 2020): وجدت أن هناك تلاعبًا من الشركات في التقديرات لمدخلات التدفقات النقدية كي لا يتم الاعتراف بخسارة الهبوط، إلا أن هذا التلاعب ينخفض أو يكاد ينعدم في الدول التي تصنّف بـ "قوية" في أنظمتها التشريعية والرقابية في عينة الدراسة.

دراسة (Han et al 2021): أشارت إلى أن استخدام اختبار الهبوط هو إحدى الطرائق المستخدَمة للتلاعب بالأرباح earnings management، وطُبقت على عينة من الشركات المتداولة في سوق الصين ما بين عامي (2006) و(2016). وتوصلت الدراسة: إلى أن هناك تلاعبًا في اختبار الهبوط لدى الشركات، وقد عزَتِ الدراسة هذه النتيجة إلى أن الشركات ترغب في تحقيق التنبؤات الإيجابية لأدائها في السوق؛ مما يجعل القيام بالتلاعب بالأرباح عن طريق قيمة اختبار الهبوط.

طرق القياس المستخدمة:

دراسة (**Lobo et al 2017**): طُبقت على عينة من الشركات المسجّلة في سوق التداول الفرنسي. وقد أظهرت نتائج الدراسة إنه يتم مراجعة الحسابات من قِبل مكتبَيْن مختلفَيْن للمراجعة الخارجية؛ فتم استنتاج ما يلي: أن مستوى الإفصاح للعينة مكان الدراسة يختلف حسَب المراجعين الخارجيّين؛ ففي حال قام بمراجعة القوائم للشركة احد المكاتبُ الأربعة الكبار ومكتب آخر محلّي فإنه يتم الإفصاح عن خسارة هبوط، أما إذا كان كلا المكتبَيْن محلي فإن مستوى الإفصاح يكون ضئيلًا عندما يتم الاعتراف بخسارة هبوط.

دراسة (**Day, 2018**): حول الممارسات المتعلقة بقياس وإفصاح الشهرة للشركة المسجّلة في سوق الأسهم في بورصة جوهانزرق. واستنتج الباحث من خلال التقارير المالية لعام (2018) أن العينة المكونة من 83 شركةً مساهمةً غالبيتها تقوم بقياس الهبوط في قيمة الشهرة باستخدام أسلوب "قيمة الاستخدام" بنسبة (90%)؛ وعزَا الباحث هذه النتيجة إلى عدم وجود سوق نشط لهذه الأصول، وعدم وجود تقدير يمكن ملاحظته بشكل موثوق كي يتمكّن مُعِدُّو القوائم المالية من الاستناد إليها ليتم استخدام طريقة القيمة العادلة. كما أضاف الباحث أن نسبة 77% من العينة تقوم باستخدام الموازنات المالية لخمس سنوات قادمة لتقدير توقعات التدفقات النقدية؛ وذلك يتفق مع الممارسة المطلوبة حسَب معيار المحاسبة الدولي (36)، إلا أنّ الشركات التي استخدمت موازنات لفترات مالية أكثر من السنوات الخمس المحدَّدة في المعيار لم تقم بالإفصاح عن تبرير هذه الممارسة بحسب مُتطلَّبات المعيار.

قام (**Ferramosco and Allegrini, 2021**) باستطلاع آراء لعدد (352) مديرًا ماليًّا حول معالجة الشهرة محاسبيًّا بطريقة احتساب قيمة الهبوط للشهرة أو طريقة الإطفاء. وأفادت نتائج الدراسة: أن غالبية العينة بنسبة 65% ارتأوا أن اختبار الهبوط أفضل من طريقة الإطفاء، مع ذلك يرون أنه يجب إيجاد طرق محاسبية مغايرة لطريقة احتساب الهبوط نظرًا للصعوبات التي تواجههم في تطبيق طريقة الهبوط في الشهرة. وأضافت دراسة Boennen and Glaum (2015) أنه لا يوجد إطار لتحديد ما إذا كانت نوعية المعلومات المفصَح عنها عند استخدام اختبار الهبوط أفضل من المعلومات المفصَح عنها خلال استخدام طريقة الإطفاء. وأضافت دراسة Durocher and Georgiou (2020)

في تحليل حول كيفية قيام مستخدمي القوائم المالية بالانتفاع بالمعلومات المتعلقة بالشهرة؛ حيث إن هذه المعلومات ذات دلالة تنبؤيَّة ضئيلة، وإن كلتا الطريقتين –اختبار الهبوط، وإطفاء الشهرة – لا تُقدِّم معلومات ذات فائدة للمحللين، بينما يمكن أن تكون ذات فائدة للمراجعين الخارجيّين.

دراسة (**Carlin and Finch, 2010**): طُبقت على (124) شركة من دولة أستراليا ودولة نيوزيلندا، حول كيفية احتساب معدل الخصم عند احتساب مبلغ الاسترداد عن طريقة قيمة الاستخدام لاختبار الهبوط لقيمة الشهرة. وتوصلت الدراسة إلى: أن الشركات التي طُبقت عليها الدراسة تميل إلى استخدام معدلات خصم أقل من المعدل المتوقَّع. وعزَتِ الدراسة هذه الظاهرة إلى أنها وسيلة للتلاعب بالأرباح؛ حيث إن الشركات تُحبّذ استخدام هذه الطريقة لأنها ستعكس قيمة أقلَّ من القيمة المتوقَّعة، وبالتالي ينتج عنها عدم وجود خسارة هبوط.

دراسة (**Tsalavoutas et al 2014**): طُبقت على (544) شركة في الفترة ما بين عامي (2010) و(2011) في الاتحاد الأوروبي وبعض دول العالم. وتوصلت الدراسة إلى: أن أغلب الشركات التي تمَّت عليها الدراسة قامت باستخدام معدل الخصم بعد الضريبة. وعزَتِ الدراسة هذه النتيجة إلى أن من مُتطلَّبات معيار IAS 36 استخدام الشركات نسبة الخصم قبل الضريبة، إلا أن الصيغة التي في المعيار مكتوبة بطريقة يتم تفسيرها بالسماح باستخدام معدل الخصم ما بعد الضريبة. وقد انتقد الباحثون هذه الممارسة؛ لأنها تعوق القابلية لمقارنة القوائم المالية، والتي تُعتبر إحدى الخصائص النوعية للمعلومات التي يجب توافرها في القوائم المالية.

التعليق على الدراسات السابقة

مما سبق يتبيَّن أن الدراسات السابقة التي تناولت الهبوط في قيمة الشهرة في العقدين الأخيرين قد ركَّزَت على مستوى الإفصاح بالمُتطلَّبات الإلزامية، مُبينةً أنه في الغالب لا يكون هناك تطبيق كامل لهذه المُتطلَّبات، مع ذلك يُوجَد تحسُّن في مستويات الإفصاح للفترات الأخيرة.

كما أشارت نتائج هذه الدراسات إلى: وجود عوامل تؤثر في مستوى الإفصاح مثل قوة الالتزام بالتشريعات القانونية ؛ و كون المراجع الخارجي للشركة من المكاتب المحاسبية العالمية الأربعة الكبار big–4.

وتبيّن أيضًا من خلال الدراسات السابقة أن هناك ضعفًا في الإفصاح عن خسارة الهبوط، وقد كان غالبية العناصر التي لا يتم الإفصاح عنها هي تلك المعلومات التي قد تكون مؤثرة على السوق وتلك المتعلقة بتوقعات وتقديرات الإدارة التنفيذية، وكذلك لا يتم الإفصاح عن طرق قياس مبلغ الاسترداد لوحدات توليد النقد المنتمية إلى الشهرة. و كذلك وجود تلاعب في اختبار الهبوط خاصة عندما يتعلق بمعدل الخصم المستخدم وهذا التلاعب في الغالب يكون في الأسواق التي تتصف بضعف في الجانب الرقابي و التشريعي كما توصّلت الدراسات لعدم التوافق فيما يتعلق بفائدة المعلومات المفصح عنها باستخدام طريقة اختبار الهبوط للشهرة او الإطفاء. ومع ذلك فقد افتقرت الدراسات السابقة إلى دراسات في الدول العربية؛ لذا تنوي هذه الدراسة سدّ هذه الفجوة.

- **الإجراءات المنهجية للدراسة**
  - **أداة البحث (الاستبانة)**

نظرًا لطبيعة البحث من حيث الأهداف، والمنهجية، ومجتمعه؛ فقد تم بناء استبانة لجمع المعلومات والبيانات ذات العلاقة، والتي تُعدّ من أكثر أدوات البحث شيوعًا واستخدامًا.

- **خطوات بناء استبانة الدراسة**

تم الاطِّلاع على الأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة المباشرة بموضوع البحث، حيث استعان الباحث بالمحاور الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB لدراسة إفصاحات تجميع الأعمال والشهرة والهبوط[4].

كما تمت صياغة العبارات لكل محور من محاور الدراسة؛ حيث تكونّت من (30) فقرة موزعة على (3) محاور، بدأت قائمة الاستقصاء بأربع فقرات ديموغرافية تتناول المتغيرات الأولية للمستجيبين من حيث (النوع، العمر، المهنة، المؤهل)، وتلَا ذلك المحور الأول على ثماني فقرات، والثاني على سبع فقرات، بينما احتوى المحور الثالث على إحدى عشرة فقرة، وتم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على عدد من المحكمين من الخبراء وأعضاء هيئة التدريس بجامعات المملكة العربية السعودية.

وأُنتجت الاستبانة بصورتها النهائية بعد إجراء التعديلات المطلوبة عليها، وبعد ذلك تم بناء قائمة الاستقصاء على مقياس ليكرت الخماسي؛ حيث أُعطيت "موافق بشدة" الدرجة **(1)** وغير موافق بشدة الدرجة **(5)**، أما الجزئية المتعلقة بقياس صعوبة التطبيق لبعض عناصر المعيار فقد أُعطيت "سهلة التطبيق" الدرجة (1) وأُعطيت "صعبة التطبيق" الدرجة (5).

- **صدق وثبات أداة البحث**

"الصدق والثبات" تُمثِّل الخصائص السيكومترية لأداة البحث التي يجب على الباحث مراعاتها، حيث ضعف صدق وثبات أداة جمع البيانات يؤدي إلى ضعف صحة وسلامة نتائج الدراسة بأكملها، وقد تمت مراعاتها من قِبل الباحث في هذه الدراسة.

- **صدق الاستبانة الظاهري**

و**الصدق** يعني التأكُّد من أن الاستبانة ستقوم بقياس ما أُعدِّت لأجله، وكذلك شمول الاستمارة على كل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح الفقرات والمفردات من ناحية أخرى. وللتأكد من صدق أداة الدراسة، وأنها تقوم بقياس أُعدّت لقياسه؛ تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية –باللغتين: العربية، والإنجليزية– على مجموعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، حيث تصدَّر استبانة التحكيم خطابٌ تم فيه توضيح أهداف الدراسة، وتحديد معايير التحكيم المطلوبة من قِبل أصحاب السعادة المحكمين لإبداء آرائهم وملاحظاتهم حول عبارات الاستبانة؛ من حيث مدى مناسبة ووضوح العبارات، ومدى ارتباط كل عبارة من العبارات بالمجال الذي تنتمي

[4] https://www.ifrs.org/content/dam/ifrs/project/goodwill-and-impairment/goodwill-and-impairment-dp-march-2020.pdf

إليه، والحكم على مدى سلامة صياغتها اللغوية –العبارات باللغتين: العربية، والإنجليزية–، ومدى ملاءمتها وأهميتها لتحقيق الهدف الذي وُضعت من أجله، واقتراح طرق تحسينها إما بالإضافة أو إعادة الصياغة أو الحذف أو غير ما ورَدَ مما يرونه مناسبًا. بالإضافة إلى النظر في تدريج المقياس ومدى ملاءمته للقياس. وبعد الحصول على النسخ المُحكّمة فقد تم تعديل صياغة بعض العبارات بالاستبانة في ضوء الآراء التي وردَتْ من المحكّمين.

- **صدق وثبات الاستبانة**

ولمعرفة صدق الاتساق الداخلي للفقرات (العبارات) مع المحاور عند تطبيقه بمجتمع الدراسة الحالية، فقد تمت عملية احتساب معامل الارتباط بين درجات كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تقع تحته العبارة المعنية، ولمعرفة درجة ثبات الاستبانة فقد تم استخدام معادلة ألفا كرونباخ (**Cronbach's Alpha**) للتأكد من الاتساق الداخلي للفقرات، حيث طُبقت المعادلة على عينة عشوائية من البحث، واستخدم الباحث معامل (**ألفا كرونباخ**) للتأكد من مدى ثبات كل محور منفردًا والاستبانة ككل، وكذلك تمت عملية حساب الصدق من خلال إيجاد الجذر التربيعي لمعامل الثبات؛ ويتضح –كما في الجدول (**1**) أدناه– أن معاملات ارتباطات جميع العبارات موجبة الإشارة بنسبة (79%)، وهي أعلى من (0.7) التي تُعتبر دالة على ثبات الاستبانة (DeVellis, 2012).

جدول (1): الصدق والثبات لمحاور الاستبانة

م	المحور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	كرونباخ ألفا
1	**المحور الاول**	8	0.81	0.728
2	**المحور الثاني**	11	0.83	0.766
3	**المحور الثالث**	11	0.79	0.691

المصدر: من إعداد الباحث.

- **أساليب التحاليل الإحصائية:**

تم تحليل البيانات بواسطة برنامج التحليل الإحصائي SPSS، وتم استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل ارتباط بيرسون؛ لغرض عَرْض وتحليل البيانات، ومن ثم مناقشتها، وعرض التوصيات الناتجة من ذلك.

وقد تم تنفيذ اختبار اعتدالية توزيع بيانات العينة (Kolmogorov–Smirnov) لمعرفة مدى اتّباع البيانات للتوزيع الطبيعي، وأشارت نتيجة الاختبار إلى أن القيمة الاحتمالية لاختبار كولموجروف هي 0.00 وهي أقل من 0.01 وتشير إلى عدم اعتدالية توزيع بيانات مجموع عبارات المحور ككل، مما يحتم استخدام اختبار ويلكوكسون لقياس اتجاه المحور ككل بدلاً من اختبار ت لعينة واحدة.

جدول (2): اختبار اعتدالية توزيع بيانات العينة
جدول (3) اختبار ويلكوكسونWilcoxon Signed Ranks Test

المقارنة	اشارة الرتب	حجم العينة	متوسط الرتب	مجموع الرتب	قيمة الاختبار	قيمة الاختبار الاحتمالية	الدلالة
المتوسط النظري*	الرتب السالبة	14[a]	30.50	427.00	−5.651[b]	.000	دالة
	الرتب الموجبة	65[b]	42.05	2733.00			
	التعادل (Ties)	15[c]					
	المجموع	94					

المصدر: من إعداد الباحث.

- **مجتمع وعينة الدراسة**

يتألف مجتمع الدراسة من المحاسبين والمديرين بأقسام الإدارة المالية والمحاسبية في الشركات المساهمة السعودية؛ حيث بلغ عدد الشركات المساهمة في السوق السعودي (210) شركات، وكذلك المراجعون القانونيون المرخصون لمزاولة مهنة المراجعة والتدقيق، وقد بلغ عدد مكاتب المراجعة (184) مكتبًا، وتم تجميع البيانات في الفترة ما بين يونيو وديسمبر للعام 2022، من خلال إرسال الاستبانة الإلكترونية إلى البريد الإلكتروني المسجّل للشركات على موقع السوق المالي، وكذلك تم التواصل مع مكاتب المراجعة عن طريق دليل مكاتب المراجعة المرخص لهم لدى الموقع الإلكتروني للهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، وبلغت الاستجابات (101)، أي ما يعادل نسبته (23%) من مجتمع الدراسة، وقد تم استبعاد (7) استجابات لعدم اكتمالها ليبلغ إجمالي عدد العينات النهائية (94) استجابة تشمل: محاسبين، ومديري الإدارات المالية، والمراجعون بين داخليّين وخارجيّين ، ومديري الحسابات؛ ولأغراض التحليل تم تصنيفهم إلى مجموعتين رئيستين، هما: "المحاسبون"، و"المراجعون"؛ وقد بلغ عددهم (57) و(37) مستجيبًا على التوالي، ؛ ويوضِّح الجدول رقم (3) أدناه إجمالي عدد المجموعتين.

جدول (4): وصف للعينة المشاركة في الدراسة

المهنة	Frequency	Percent
Accountant	57	60.6
Auditor	37	39.4
Total	94	100.0

المصدر: من إعداد الباحث.

- **حدود الدراسة**

تقتصر حدود البحث على التالي:
الحدود البشرية: اقتصر البحث على عينة من المحاسبين، ومديري الإدارات المالية، والمراجعين بين داخليّين وخارجيّين ، ومديري الحسابات؛ ولأغراض التحليل تم تصنيفهم إلى مجموعتين رئيستين، هما: "المحاسبون"، و"المراجعون"
الحدود المكانية: اقتصر البحث على الشركات المدرجة في المملكلة العربية السعودية ومكات المراجعون القانونيون المرخصون لمزاولة مهنة المراجعة في المملكة العربية السعودية
الحدود الزمانية: تم جمع بيانات الدراسة خلال الفترة ما بين يونيو وديسمبر للعام 2022،
الحدود الموضوعية: اقتصر البحث على معرفة اراء أصحاب العلاقة حيال الممارسات والتطبيقات المتعلقة بالإفصاح كلٍّ من معيار التقرير المالي الدولي (3) "تجميع الأعمال" ومعيار المحاسبة الدولي (36) "هبوط في قيمة الأصول –الشهرة–".

- **تحليل و عرض نتائج الدراسة**

يشتمل هذا الجزء على عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية والتي اشتملت على ثلاث محاور حيث يعرض الجدول رقم 5 و 6 نتائج المحور الأول من الدراسة و تشير النتائج في الجدول رقم (5) إلى: أن اتجاهات المستجيبين متوافقة ومتوسطة مع العبارات في هذا المحور (المتوسط الحسابي العام 2.65)، وعدم موافقة المراجعين على العبارة رقم 2 "أن مُتطلَّبات إفصاح معيار التقرير المالي الدولي **(3)** مناسبة لإيصال معلومات مفيدة للمستخدمين"، وبخصوص الفقرة رقم 4 من الجدول فقد أظهرت النتائج التفاوت في وجهات النظر لدى المحاسبين من العينة (متوسط: 2.96)، وعدم موافقة كلٍّ من المحاسبين والمراجعين حول كفاية ومناسبة مستوى إفصاح الشركات لمعيار المحاسبة الدولي **(36)**؛ مما يشير إلى رغبتهم في تحسّين مستوى الإفصاح لهذا المعيار، والذي يتوافق مع وجهات نظرهم في الجدول رقم 7 الذي يفيد أن غالبية آراء العينة تتفق مع تعزيز الإفصاحات لهذا المعيار، والذي أيضًا يتوافق مع وجهة نظر مجلس معايير المحاسبة الدولي لتعزيز الإفصاح عن الأحداث المصاحبة لعمليات تجميع الأعمال.

الجدول رقم (5): مدى مناسبة مُتطلَّبات الإفصاح لمعيار المحاسبة الدولي **36** ومعيار الإبلاغ المالي **3**

	العبارة: مُتطلَّبات الإفصاح والممارسات	المتوسط	الانحراف	محاسب	مراجع	قيمة اختبار مان وتني
1	مُتطلَّبات الإفصاح حسب معيار المحاسبة الدولي 36 مناسبة لإيصال معلومات مفيدة للمستخدمين.	1.95	0.8285	1.86	2.10	0.057
2	مُتطلَّبات الإفصاح حسَب معيار التقرير المالي الدولي 3 مناسبة لإيصال معلومات مفيدة للمستخدمين.	2.72	1.6308	1.91	3.97	0.000

3	إفصاح الشركات حسَب معيار المحاسبة الدولي 36 كافٍ ويعطي معلومات مفيدة للمستخدمين.	3.53	1.0190	3.49	3.59	0.064
4	إفصاح الشركات في الإيضاحات المصاحبة للتقرير المالي حول الافتراضات المستخدَمة لاختبار الهبوط في قيمة الأصول غامض.	2.66	1.0218	2.96	2.18	0.469

المصدر: من إعداد الباحث.

جدول (6) : الإفصاحات المتعلقة بعمليات الاندماج والاستحواذ

م	على الشركات الإفصاح أكثر عن عمليات الاندماج والاستحواذ حول:	المتوسط	الانحراف StD	محاسب	مراجع	قيمة اختبار مان وتني
5	المنطلق الاستراتيجي للاستحواذ مرتبط بأهداف الشركة الاستراتيجية.	1.81	0.73	1.60	2.08	.001
6	الأهداف الاستراتيجية الرئيسية للاستحواذ والهدف التفصيلي المتوقَّع نتيجة لذلك.	2.29	0.68.	2.33	2.24	.267
7	المصفوفات والأهداف التي ستستخدمها الإدارة لتقييم تحقيق هذه الأهداف الرئيسية.	2.39	0.78	2.35	2.45	.781
8	قد لا ترغب الشركات في الإفصاح عن المعلومات الواردة أعلاه نظرًا لأنها ذات خصوصية وحسَّاسة.	2.40	0.80	2.38	2.43	.398

المصدر: من إعداد الباحث.

يُبيِّن الجدول رقم (6) نتائج المحور الأول المتعلق بالإفصاحات لعمليات الاندماج والاستحواذ لمعيار التقرير المالي الدولي **(3)** "تجميع الأعمال"؛ حيث يشير المتوسط العام في الجدول (2.22) إلى الموافقة، وأنه لا يُوجَد اختلاف بين إجابات المجموعتين كما تبيَّن من نتائج اختبار Mann Whitney الموضَّحة في الجدول لكل فقرة، ومع أن النتائج تشير إلى أن هناك إجماعًا على أهمية الإفصاح إلا أن نتيجة المحور رقم 8 أشارت إلى أنه نظرًا لطبيعة المعلومات المراد الإفصاح عنها والتي تُعتبر ذات خصوصية وحسَّاسة فقد يكون هناك عدم رغبة من الشركات في الإفصاح عنها. وهذه النتيجة متوافقة مع دراسة (Mazzi et al, 2017) التي أشارت إلى أن الشركات لا تودّ أن تُفصح عن هذه المعلومات التي قد تكون ذات حساسية عالية للسوق؛ نظرًا لأنها قد تكشف عن قرارات وتوقُّعات الإدارة التنفيذية للوصول إلى الافتراضات الرئيسة التي استندت إليها من قِبل الإدارة التنفيذية لتوقعاتها للتدفقات النقدية.

الجدول (7): ممارسات تطبيق اختبار الهبوط

	ممارسات تطبيق اختبار الهبوط	المتوسط	الانحراف	محاسب	مراجع	قيمة اختبار مان وتني
1	مُتطلَّبات معيار المحاسبة الدولي 36 يصعب تطبيقها.	2.57	1.24	2.52	2.64	.578
2	اختبار الهبوط لقيمة الأصل غير فعّال.	2.89	1.45	2.61	3.32	.020
3	لا يمكن الاعتماد على نموذج اختبار الهبوط في قيمة الأصول حسَب معيار المحاسبة الدولي ٣٦ بسبب استخدام كثير من الافتراضات في اختبار الهبوط.	2.19	1.157	2.33	1.97	.006
4	قيمة الأصول محدودة ولا تبرر تكلفتها منافع اختبار الهبوط.	2.08	1.02	2.43	1.54	.019
5	تستخدم الإدارة تنبؤات معقولة وداعمة في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية.	2.57	1.116	2.01	3.48	0.000

المصدر: من إعداد الباحث.

يوضّح الجدول رقم (7) نتائج المحور الثاني الذي ركَّز على الصعوبات المتعلِّقة باختبار الهبوط؛ حيث أظهرت نتائج الدراسة توافقًا في وجهات النظر بين المجتمعين حول عبارات هذا المحور، عدا في إجابة رقم (2) حيث اتفق المحاسبون على أن اختبار الهبوط غير فعّال (2.61)، في حين اختلفت وجهات النظر حول هذه العبارة بين عيّنة المراجعين (3.32). إن الاتجاه العام لإجابات المشاركين (متوسط عام: 2.35) يُبيّن تَوافُقهم مع الآراء التي في العبارات لهذا المحور، مع إعادة النظر من مجلس معايير المحاسبة الدولي في مُتطلَّبات المعيار لتحسين اختبار الهبوط، مثل مقترحات تحسين اختبار الهبوط من حيث القيام باختبار الهبوط فقط عندما يكون هناك مؤشرات لذلك.

كما أوضحت نتائج العبارة الأولى أن عينة المحاسبين يتفقون على أنهم يستخدمون تنبؤات معقولة وداعمة في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية، وكانت نتيجة المتوسط الحسابي (2.01)، أما المراجعون فلا يتفقون مع هذه العبارة؛ مما يفيد أنهم يرون أنه هناك مبالغة عند تقييم التدفقات النقدية المستقبلية بمتوسط حسابي (3.48)، والتي تأتي متوافقة مع الدراسات السابقة التي وجدت مبالغة في تقييم المنشأة للتدفقات النقدية المستقبلية (Banker et al., 2017) ، وكذلك دراسة Filip and Paugam 2020 التي خلصت إلى أن هناك تلاعبًا من الشركات في تقديرات مدخلات التدفقات النقدية، كما تتفق هذه النتيجة مع نتائج الصادرة في تقرير هيئة سوق المال[5] حيال ابرز الملاحظات على الافصاحات في القوائم المالية للشركات المدرجة لعامي 2020 و2021 والتي من ضمنها ان بعض الشركات لم تقم بأجراء اختبار الهبوط للأصول مع وجود المؤشرات الدالة على هبوط قيمتها. كما أظهرت نتائج العبارة الرابعة أن عينة الدراسة متفقون

[5] https://cma.org.sa/Documents/TheMostProminentObservationsOnTheDisclosuresOfTheFinancialStatementsOfListedCompaniesForTheYears2020and2021.pdf

على أن تكاليف اختبار الهبوط لا توازي المنفعة المرجوَّة منه، وذلك يتوافق مع دراسة (McGreachin, 1997 ;Rockness et al; 2001).

جدول (8): منهجية احتساب لقيمة الاسترداد

منهجية الاحتساب لقيمة الاسترداد	%
قيمة الاستخدام	86.4
القيمة العادلة	4.6
الأعلى من القيمتين	6.1
الإجمالي	100

المصدر: من إعداد الباحث.

كما أشارت نتائج الجدول رقم (8) إلى أن الأغلبية يقومون بقياس قيمة الاسترداد عن طريق قيمة الاستخدام 86%، علمًا بأن المعيار يشير إلى اختيار القيمة الأعلى ما بين القيمة الناتجة من طريقة الاستخدام والقيمة العادلة، إلا، أن ما نسبتهم 6% فقط من إجمالي العينة قاموا باختيار هذه الطريقة؛ وقد يعود ذلك إلى عدم توافُر معلومات القيمة العادلة، مما يجعل غالبية العينة تختار منهجية قيمة الاستخدام.

جدول (9) : صعوبة التي تواجهها لتقدير مدخلات عناصر اختبار الهبوط:

مستوى الصعوبة التي تواجهها لتقدير العناصر التالية:		سهل	متوسط	صعب	الإجمالي
تقدير القيمة العادلة.	**العدد**	**28**	**48**	**18**	**94**
	النسبة	**%30**	**%51**	**%19**	**%100**
قيمة الاستخدام.	**العدد**	**12**	**37**	**45**	**94**
	النسبة	**%12.7**	**%39.3**	**%47.8**	**%100**
تحديد معدل الخصم.	**العدد**	**17**	**25**	**42**	**94**
	النسبة	**%18**	**%26**	**%44.6**	**%100**
تحديد مبلغ الاسترداد لوحدات توليد النقد التي تنتمي إليها الشهرة.	**العدد**	**6**	**25**	**51**	**94**
	النسبة	**%6**	**%26.5**	**%54.2**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث.

ولأن اختبار الهبوط يعتمد على الكثير من التقديرات خاصةً عندما يتم احتساب قيمة الاستخدام (Avallone and Quagli, 2015)؛ فقد تم تخصيص عدد من الفقرات للمحور الثاني في الجدول (8) لمعرفة مدى صعوبة تطبيقها، والتي اشتملت على كيفية *تقدير القيمة العادلة للأصل، تقدير قيمة الاستخدام، وتحديد معدل الخصم.*

وأشارت النتائج إلى أن أعلى مستوى صعوبة عند تحديد قيمة الاستخدام جاء بإجمالي (85%) من العيّنة؛ حيث كانت الإجابات أن نسبة (48%) تُمثل مستوى صعوبة عاليًا، ونسبة (37%) من العينة تُمثل مستوى صعوبة متوسطًا؛ وذلك قد يرجع إلى وجود الكثير من التقديرات والافتراضات عند احتسابها؛ مما يجعل مستوى الصعوبة عاليًا.

وفيما يتعلق بتحديد مبلغ الاسترداد لوحدات توليد النقد التي تنتمي إليها الشهرة؛ فقد أشار ما نسبتهم 54% إلى وجود صعوبة كبيرة، ونسبة (25%) إلى وجود صعوبة متوسطة، بإجمالي نسبة (80%). كذلك أوضحت النتائج أن نسبة (44%) من العينة أشاروا إلى صعوبة عالية، ونسبة (26%) إلى صعوبة متوسطة عند تحديد معدل الخصم، بإجمالي نسبة (70%)؛ ويمكن عزو هذه الصعوبة إلى الارتباط بإلزام الشركات المطبقة لهذا المعيار بأن يتم احتساب معدل الخصم قبل الضريبة. وقد أشارت نتائج دراسة مجلس معايير المحاسبة أيضًا إلى أن مُعدِّي التقارير المالية يرون أن طريقة احتساب معدل الخصم قبل الضريبة غير واضحة في المعيار الذي يؤدي إلى اختلاف المنهجيات المتَّبَعة لاحتساب معدل الخصم؛ مما قد ينتج عنه أخطاء (IASB,2017). وعند الإشارة إلى الفقرة (5) من الاستبانة نجد أن غالبية المشاركين قد اتفقوا على أن يتم احتساب معدل الخصم ما بعد الضريبة؛ نظرًا لأنها تُعتبر ممارسة أسهل في حال كانت هناك أُطر تطبيقية واضحة ومحدَّدة.

وكما تمَّت الإشارة في الإطار النظري؛ فإنه عند استخدام سياسة قيمة الاستخدام لاحتساب مبلغ الاسترداد؛ يجب استخدام معدل الخصم المتعلق بالأصل قبل الضريبة، وفي غياب مُعدَّل الخصم في السوق فإنه يجب على المنشأة استخدام أحد البدائل لتقدير معدل الخصم. وقد أشارت النتائج المتعلقة بهذا المحور أن ما يقارب نسبة (89%) من العينة قاموا باستخدام طريقة المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال (**WACC**) weighted average cost of capital.

جدول (10): الطريقة المستخدَمة لقياس قيمة الاستخدام عند استخدام أساليب القيمة الحالية.

	طريقة الاحتساب	تكرار	نسبة
1	معدل الاقتراض الإضافي للمنشأة	9	4.3%
2	المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال	84	89.4%
3	معدلات اقتراض أخرى	1	1.1%
		94	%100

المصدر: من إعداد الباحث.

قد بيّنت النتائج السابقة مستوى الصعوبة التي تُواجِه المنشآت عند احتساب قيمة الهبوط للشهرة، والتي تضيف إلى ما جاء في الدراسات السابقة حول صعوبات تطبيق مُتطلَّبات معيار المحاسبة الدولي 36؛ نظرًا لوجود الكثير من التقديرات، ولصعوبة تخصيص الشهرة للأصول المحددة لها كوحدة توليد النقد (Bloom, 2009; Masters-Stout, Costigan, & Lovata, 2008).

جدول (11): الآراء حيال اختبار الهبوط

	أطر تحسين	المتوسط	الانحراف StD	محاسب	مراجع	Mann–witny
1	تستخدم الإدارة تنبؤات معقولة وداعمة في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية.	57.2	116.1	2.01	3.48	0.000
2	يجب تحسين طرقة قياس قيمة الاستخدام.	2.511	1.1800	89.1	2.67	0.001
3	قيمه الاستخدام ليست طريقة موضوعيه لقياس وحدات توليد النقد.	734.1	1.734	1.40	24.2	0.000
4	يجب أن يكون هناك المزيد من الإرشادات من مجلس معايير المحاسبة الدولي بشأن طريقة تحديد المبلغ الممكن استرداده.	947.1	1.947	1.614	45.2	0.000
5	يجب أن يكون هناك مزيد من الإرشادات في معيار المحاسبة الدولي 36 لحساب قيمة الاستخدام مثل تضمين التدفقات النقدية من إعادة الهيكلة المستقبلية.	617.2	2.617	2.754	40.2	0.082
6	يجب أن يكون هناك المزيد من الإرشادات في معيار المحاسبة الدولي 36 لحساب قيمة الاستخدام مثل السماح باحتساب معدل الخصم بعد الضريبة.	2.03	0.95	1.98	2.10	0.39
7	على الشركة إجراء اختبار الهبوط لقيمة وحدات توليد النقد التي تنتمي إلى الشهرة فقط عندما يكون هناك مؤشرات هبوط (لا يكون بشكل سنوي).	24.2	0.98	282.	18.2	0.586
8	إطفاء الشهرة سيُحسِّن بشكل كبير المعلومات المقدَّمة في التقارير المالية.	4.08	1.13	4.50	3.43	0.000
9	إطفاء الشهرة سوف يُقلِّل من فائدة المعلومات المقدَّمة للمستثمرين ولمستخدمي القوائم المالية.	2.32	1.28	58.2	1.91	0.068
10	يمكن استخدام اختبار الهبوط للسنوات الأولى من إثبات الشهرة ومن ثم التحول إلى طريقة الإطفاء.	1.75	0.74	1.86	1.68	0.712
11	لا يمكن تقدير العمر الإنتاجي للشهرة؛ لذا فإن مبلغ مصروفات الإطفاء سيكون تقديريًّا.	2.11	1.13	2.14	2.08	0.782

المصدر: من إعداد الباحث.

أوضحت النتائج موافقة المستجيبين على أن يتم السماح باستخدام معدلات الخصم ما بعد الضريبة؛ وذلك يتوافق مع الدراسات السابقة التي تضمنت السماح باحتساب معدل الخصم بعد الضريبة؛ لإزالة الصعوبات المرتبطة بعملية القياس.

وكذلك أبدَوْا موافقتهم على رغبتهم أن يكون هناك مزيد من الإيضاحات والتفصيل من مجلس معايير المحاسبة الدولي على تحديد قيمة الاسترداد، وكذلك لاحتساب قيمة الاستخدام، مثل أن يتم السماح بتضمين التدفقات النقدية من إعادة الهيكلة المستقبلية بمتوسط حسابي (2.51) (1.73)؛ وذلك قد يرجع إلى الصعوبات في تطبيق هذه الفقرة من معيار المحاسبة الدولي 36[6]، وقد تم ذِكْر بعض هذه الصعوبات في تقرير لجنة مراجعة المعايير[7] ، حيث ذكر تقرير اللجنة أن هذا التقييد يؤدي إلى زيادة التعقيد والتكاليف لاختبار الهبوط نظرًا لوجود صعوبات عند تعديل الموازنات المستقبلية المتوقَّعة باستبعاد التدفقات النقدية المستقبلية من إعادة الهيكلة، كذلك تكمن الصعوبة في التفرقة ما بين النفقات الرأسمالية التي يتم تحميلها على الأصل وتلك المتوقَّع أن تكون محمّلة على قائمة الربح والخسارة، وتحديد كيف يؤثر الفصل على التدفقات النقدية اللاحق(IASB, 2015). ومع وجود هذه الصعوبات في التطبيق إلا أن هذه الفقرة في المعيار مبنيّة على فرضية أن التدفقات النقدية المستقبلية للأصل يتم قياسها على أساس الشكل الحالي للأصل؛ لذلك يتم استبعاد التدفقات النقدية غير المؤكدة. وقد أوصت اللجنة مجلس معايير المحاسبة الدولي باستبعاد هذا الشرط الذي يتوافق مع نتائج هذه الفقرة. وتشير النتائج إلى الرغبة في تحسين آلية اختبار الهبوط، وذلك يتوافق مع الدراسات السابقة (Ferramosco and Allegrini, 2021).

كما أشارت نتائج الفقرة الثامنة من الجدول إلى أن مجموعة العينة لا يتفقون مع عبارة "إطفاء الشهرة سيحسن بشكل كبير المعلومات المقدَّمة في التقارير المالية"، بمتوسط حسابي (4.08). كما كان هناك اتفاق بدرجة متوسط حسابي (2.32) مع عبارة "إطفاء الشهرة سيقلل من الفائدة المعلومات التي تظهر في القوائم المالية". كما أظهرت النتائج موافقة عينة الدراسة على طريقة استخدام اختبار الهبوط للسنوات الأولى ومن ثم التحول إلى طريقة إطفاء الشهرة، كما أضاف أحد المشاركين في هذا الجانب أنه عندما يمكن تقدير العمر الافتراضي للشهرة فإن خيار الإطفاء يكون الأمثل. كما أشارت دراسة (Wheeler, 2020) إلى أن المعلومات المُفصَح عنها تكون أكثر ملاءمةً عند استخدام طريقة الإطفاء لفترات قصيرة، وأيضًا دراسة (Kashiwazaki et al, 2019) وجدت أن الشركات التي تقوم بعمليات اندماج واستحواذ بشكل متكرر تفضل طريقة اختبار الهبوط على طريقة الإطفاء.

4. الخاتمة

- **النتائج:**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آراء أصحاب العلاقة حيال الممارسات والتطبيقات المتعلقة بالإفصاح والقياس عند تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (3) "تجميع الأعمال" ومعيار المحاسبة الدولي 36 "هبوط في قيمة الأصول" على الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، ومعرفة الصعوبات المتعلقة بالتطبيق نظرًا لقلة الدراسات في هذا الجانب (Ferramosca and Allegrini, 2021). وبيَّنَت نتائج الدراسة رغبة أصحاب العلاقة في زيادة الإفصاح للمعيارين؛

---

(6) الفقرة 33/ب من معيار المحاسبة الدولي 36.

(7) https://www.ifrs.org/content/dam/ifrs/project/pir-ifrs-3/published-documents/pir-ifrs-3-report-feedback-statement.pdf
International Accounting Standards Board (IASB), 2015. Post-implementation Review of IFRS 3 Business Combinations.

لأن مستوى الالتزام بمُتطلَّبات الإفصاح الحالية يُعتبر ضعيفًا، إلا أنه قد يكون هناك ضعف في الإفصاحات المرتبطة بالمعلومات ذات الحساسية؛ وذلك لأن الشركات لا ترغب في الإفصاح عنها. كما بيَّنَت النتائج أن هناك صعوبة في تطبيق مُتطلَّبات معيار المحاسبة الدولي 36 "اختبار الهبوط لقيمة الأصول"؛ والسبب في ذلك هو وجود الكثير من التقديرات والافتراضات عند تطبيقه، مثل: تحديد معدل الخصم ما قبل الضريبة، وتخصيص الشهرة لوحدات توليد النقد، وتحديد مبلغ الاستخدام. كما بيّنت النتائج أن غالبية الشركات تقيس قيمة الاسترداد للشهرة عن طريق منهجية قيمة الاستخدام؛ ولغياب معدلات الخصم في السوق فإن غالبية الشركات تقوم باستخدام طريقة المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال weighted average cost of capital (WACC) كأحد المدخلات عند احتساب قيمة الاستخدام، إلا أنه ما زال هناك صعوبة عند تحديد مبلغ الاسترداد لوحدات توليد النقد التي تنتمي إليها الشهرة. ومع عدم السماح بطريقة إطفاء الشهرة بحدّ ذاتها، إلا أنه يتم السماح بدمج الطريقتين على مقدار العمر المقدَّر لها.

- **توصيات و مقترحات الدراسة:**

إن أحد أهداف هذه الدراسة هو الوصول إلى التوصيات ذات العلاقة لتحسين اختبار الهبوط للشهرة او إعادة السماح بإطفاء الشهرة ، وبناءً على نتائج الدراسة فقد توصَّل الباحث إلى مجموعة من التوصيات، يمكن حصرها فيما يلي:

1- أشارت النتائج إلى الإفصاح فيما يتعلق بالاندماج والاستحواذ عن المصفوفات والأهداف التي ستستخدمها الإدارة لتقييم تحقيق الأهداف الرئيسية من الاندماج والاستحواذ والتي قد تتمثل في بيانات كمية ونوعية، فمن السهولة تقييم أداء البيانات الكمية إلا أنه قد يكون هناك تساؤل عن كيفية قياس البيانات النوعية لتقييد تحقيق هذه الأهداف؛ لذلك فإن من توصيات هذه الدراسة: أن يكون هناك مزيد من الإيضاحات من مجلس معايير المحاسبة الدولي حول وضع أُطر واضحة ومحددة تكون مصاحبة للإفصاح.
2- أظهرت النتائج صعوبة في تطبيق مُتطلَّبات معيار المحاسبة الدولي 36 "اختبار الهبوط لقيمة الأصول" لوجود الكثير من التقديرات والافتراضات مثل: تحديد معدل الخصم ما قبل الضريبة، وتخصيص الشهرة لوحدات توليد النقد، وتحديد مبلغ الاستخدام، وزيادة مستوى الإفصاح للأحداث اللاحقة لعمليات الاندماج والاستحواذ؛ لذلك من توصيات هذه الدراسة للجهات المشرِّعة للمعايير في مجلس معايير المحاسبة: تقدير مدى توافر هذه المعلومات داخليًا وتكلفة استحداثها مقارنةً بمقدار المنفعة الاقتصادية المرجوَّة منها، والسماح بطرق فعالة وبأقل تكلفة.
3- تم الإشارة في متن البحث إلى أن استخدام معيار الهبوط قد يجعل الشركات المساهمة عُرضة للتلاعب في نتائجها؛ لذلك على هيئة سوق المال: وضع آليات للتأكد من عدم استغلال الشركات المساهمة لاختبار الهبوط للتلاعب بالأرباح؛ مما قد يؤثر في وجود معلومات مُضلِّلة للسوق.
4- على الجهات المشرِّعة للمعايير في مجلس معايير المحاسبة إعادة النظر في منهجية معالجة الشهرة، بحيث يتم السماح باستخدام اختبار الهبوط في السنوات الأولى بعد عملية الاندماج والاستحواذ، ومن ثم السماح بالتحوُّل إلى طريقة الإطفاء.

5- نوصي الباحثين بالقيام بدراسات مستقبلية عن نسبة التزام الشركات المساهمة السعودية بمتطلبات الإفصاح المعيارين و خاصة في الفترات التي تلي عمليات الاندماج و الاستحواذ عندما يكون هناك مؤشرات للهبوط في الشهرة حيث ان غالب الدراسات أوضحت انه لا يكون هناك تطبيق كامل لهذه المُتطلَّبات، إضافة الى ذلك معرفة مدى وجود علاقات بين الإفصاح لهذه العناصر مع المعطيات المحاسبية والسوقية المختلفة مثل نسبه السيولة و نسب الربحية والعائد على حقوق الملكية.

قائمة المراجع:

1- Amiraslani, H., Iatridis, G. E., & Pope, P. F. (2013). Accounting for asset impairment. London: Cass Business School.
2- Abdullah, M., Evans, L., Fraser, I., & Tsalavoutas, I. (2015, December). IFRS mandatory disclosures in Malaysia: The influence of family control and the value (ir) relevance of compliance levels. In Accounting Forum (Vol. 39, No. 4, pp. 328-348). No longer published by Elsevier.
3- André, P., Dionysiou, D., & Tsalavoutas, I. (2018). Mandated disclosures under IAS 36 Impairment of Assets and IAS 38 Intangible Assets: value relevance and impact on analysts' forecasts. Applied Economics, 50(7), 707-725.
4- Avallone, F., & Quagli, A. (2015). Insight into the variables used to manage the goodwill impairment test under IAS 36. Advances in accounting, 31(1), 107-114.
5- Wines, Graeme, Dagwell, Ron and Windsor, Carolyn 2007, Implications of the IFRS goodwill accounting treatment, Managerial auditing journal, vol. 22, no. 9, pp. 862-880.
6- Boennen, S., & Glaum, M. (2014). Goodwill accounting: A review of the literature. Retrieved at SSRN: http://ssrn.com/abstract=2462516 [Google Scholar]
7- Lobo, G. J., Paugam, L., Zhang, D., & Casta, J. F. (2017). The effect of joint auditor pair composition on audit quality: Evidence from impairment tests. Contemporary Accounting Research, 34(1), 118-153.
8- Chartered financial analyst institute (2021) Goodwill: Investor Perspectives Improve disclosures, rather than revert to amortization. Available [https://www.cfainstitute.org/research/survey-reports/goodwill-investor-perspectives#]
9- Dawd, I. (2018), 'Aggregate Financial Disclosure Practice: Evidence from the Emerging Capital Market of Kuwait', Journal of Applied Accounting Research, 19 (4), 626-47
10- Durocher, S., & Georgiou, O. (2021). Framing accounting for goodwill: Intractable controversies between users and standard setters. Critical Perspectives on Accounting, , 102357. doi:https://doi.org/10.1016/j.cpa.2021.102357
11- Jennings,R.,M. LeClere and R.B. Thompson,'Goodwill Amortization and the Usefulness of Earnings', Financial Analysts Journal, Vol. 57, No. 5, 2001
12- Knauer, T., & Wöhrmann, A. (2016). Market reaction to goodwill impairments. European Accounting Review, 25(3), 421-449.
13- Cavero Rubio, J. A., Amoros Martinez, A., & Collazo Mazon, A. (2021). Economic effects of goodwill accounting practices: systematic amortisation

versus impairment test. Spanish Journal of Finance and Accounting/Revista Española de Financiación y Contabilidad, 50(2), 224-245.
14- Ferramosca, S., & Allegrini, M. (2021). Impairment or amortization of goodwill? An analysis of CFO Perceptions of Goodwill Accounting. European Management Journal, 39(6), 816-828.
15- Book DeVellis, R.F. (2012). Scale development: Theory and applications (3rd edn). Thousand Oaks, California: Sage Wheeler, E.M., 2020. Subsequent Accounting for Goodwill. The University of Wisconsin-Madison.
Gros, M. and Koch, S. (2020), "Discretionary goodwill impairment losses in Europe", Journal of Applied Accounting Research, Vol. 21 No. 1, pp. 106-124
16- Glaum, M., Schmidt, P., Street, D. L., & Vogel, S. (2013). Compliance with IFRS 3-and IAS 36-required disclosures across 17 European countries: company-and country-level determinants. Accounting and business research, 43(3), 163-204.
17- Glaum, M., Landsman, W. R., & Wyrwa, S. (2018). Goodwill impairment: The effects of public enforcement and monitoring by institutional investors. The accounting review, 93(6), 149-180.
18- Godfrey, J. M., & Koh, P. S. (2009). Goodwill impairment as a reflection of investment opportunities. Accounting & Finance, 49(1), 117-140.
19- KPMG International Financial Reporting Group (2014) Who cares about goodwill impairment?. London

20- Han, H., Tang, J.J., & Tang, Q. (2021). Goodwill impairment, securities analysts, and information transparency. European Accounting Review, 30 (4), 767–799.
21- Hassine, N. M., & Jilani, F. (2017). Earnings management behavior with respect to goodwill impairment losses under IAS 36: The French Case. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, 7(2), 177-196.
22- IASB (International Accounting Standards Board). (2020). Business Combinations – Disclosures, Goodwill and Impairment. Discussion Paper DP/2020/1.
23- José Antonio Cavero Rubio, Araceli Amorós Martínez & Antonio Collazo Mazón (2021) Economic effects of goodwill accounting practices: systematic amortisation versus impairment test, Spanish Journal of Finance and Accounting

24- Kashiwazaki, R., Sato, S. and Takeda, F., 2019. Does IFRS adoption accelerate M&A? The consequences of different goodwill accounting in Japan. International Advances in Economic Research, 25(4), pp.399-415.
25- Li, K. K., & Sloan, R. G. (2017). Has goodwill accounting gone bad?. Review of Accounting Studies, 22(2), 964-1003.

26- Mazzi, F., André, P., Dionysiou, D., and Tsalavoutas, I. (2017), 'Compliance with Goodwill Related Mandatory Disclosure Requirements and the Cost of Equity Capital', Accounting and Business Research, 47 (3), 268-312

27- Carlin, T.M. and Finch, N. (2010), "Evidence on IFRS goodwill impairment testing by Australian and New Zealand firms", Managerial Finance, Vol. 36 No. 9, pp. 785-798. https://doi.org/10.1108/03074351011064654

28- Fields, T. D., Lys, T. Z., & Vincent, L. (2001). Empirical research on accounting choice. Journal of Accounting and Economics, 31(1-3), 255–307.
29- Healy, P. M., & Palepu, K. G. (2001). Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets: A review of the empirical disclosure literature. Journal of Accounting and Economics, 31(1), 405–440.
30- Kim, S., & Yoon, S. W. (2012). An empirical evaluation of fair value accounting numbers: evidence from goodwill accounting. Journal of Finance and Accountancy, 10, 1.
31- AbuGhazaleh, N. M., Al-Hares, O. M., & Haddad, A. E. (2012). The value relevance of goodwill impairments: UK evidence. International Journal of Economics & Finance, 4(4), 206–216.
32- Ramanna, K., & Watts, R. L. (2012). Evidence on the use of unverifiable estimates in required goodwill impairment. Review of accounting studies, 17(4), 749-780.

33- Omar, N., Mohd-Saleh, M. F., Md Salleh, M. F., & Ahmed, K. (2015). The influence of family and government-controlled firms on goodwill impairment. Journal of Accounting in Emerging Economies, 5(4), 479–506.
34- Tsalavoutas, I., Andre, P., and Dionysiou, D. (2015), 'Worldwide Application of IFRS 3, IAS 38 and IAS 36, Related Disclosures, and Determinants of Non-Compliance', ACCA Research Report 134
35- Watts, R. L. (2003). Conservatism in accounting part I: Explanations and implications. Accounting horizons, 17(3), 207-221.
36- Wines, G., Dagwell, R. and Windsor, C. (2007), "Implications of the IFRS goodwill accounting treatment", Managerial Auditing Journal, Vol. 22 No. 9, pp. 862-880
37- Penman, S. H. (2009). Accounting for intangible assets: There is also an income statement. Abacus, 45(3), 358-371.
38- Rockness, J. W., Rockness, H. O., & Ivancevich, S. H. (2001). The M&A game changes. Financial Executive, 17(7), 22-22.
39- McGreachin, A. (1997), "Bringing impairment under one umbrella", Accountancy, Vol. 120 No.1247, pp.66-9.
40- Masters-Stout, B., Costigan, M. L., & Lovata, L. M. (2008). Goodwill impairments and chief executive officer tenure. Critical Perspectives on Accounting, 19(8), 1370-1383.
41- Bloom, M. (2009). Accounting for goodwill. Abacus, 45(3), 379-389.
42- Ferramosca, S., & Allegrini, M. (2021). Impairment or amortization of goodwill? An analysis of CFO Perceptions of Goodwill Accounting. European Management Journal, 39(6), 816-828.